

رسالة في
الفرق بين علم الجنس واسم الجنس
للشيخ يحيى المغربي
(من علماء القرنين الثامن والتاسع الهجريين)

شرح وتحقيق ودراسة
د. عبدالفتاح الحموز
أستاذ مشارك/ جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لعلّ هذه الرسالة النفيسة تُعدُّ المصنّف الوحيد الذي يجمع في أثناءه تلك
الفروق الدقيقة الكثيرة التي تُتخذُ عمدةً في التعرّف إلى اسم الجنس وعلمه،
والتفريق بينهما لفظاً ومعنى، والقولُ نفسه بالنسبة إلى اسم الجنس والنكرة،
وعلم الجنس واسمه المقترن بـ (أل) الاستغراقية الجنسية، وغير ذلك من
المسائل الأخرى التي تُطالعنا فيها.

ولعلَّ أهمّيَّتها تكمنُ في أنَّ النحاة قبل القرنين السابع والثامن الهجريين (القرن الثامن يمكن أن يُعدَّ قرنَ مصنّفها) يكتفون في هذه المسألة باتّخاذ ما جاء في كتاب سيبويه منها عمدتُهم وضالَّتْهم، على الرغم من أنَّه لم يُشير إلى بعض الفروق إلّا إيماءً، ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى أنَّ تلك الفروق وما يدورُ في فلك علم الجنس واسمه لم تستو على سوقها، فالمبرد وابن السراج والزمخشري لم يُزوّدونا في تأليفهم بما يُمكن أن يُعدَّ من باب الاستدراك أو الزيادة على ما في كتاب سيبويه، زيادةً على أنَّ هنالك بعضَ النحويّين كابن جنّي وأبي علي الفارسي وغيرهما قد تناسوها فيما عُدنا إليه من تأليفهم النحويّة.

ولعلَّ هذين القرنين يُعدُّ قصبُ السبق فيهما في هذه المسألة بأيدي نحائهما كابن مالك وابن يعيَش وابن الحاجب وابن عصفور وغيرهم، وبخاصّةٍ مُصنّف هذه الرسالة الشيخ يحيى المغربي الذي أذهب من غير تردّد إلى أنَّ قصب السبق في هذه المسألة في هذين القرنين وغيرهما من القرون السابقة واللاحقة بنحويّتها كأبي حيان والمرادي والسيوطي وأصحاب مظان الحواشي والشروح المختلفة كالصّبّان والشيخ خالد الأزهرى والشيخ يس الحمصي وغيرهم – يكاد يكون بيده من حيثُ عدّة الفروق واستقصاؤها وتعليلها وتوضيحها وغير ذلك، ولست أنكرُ أنَّه قد أهمل استقصاء الأعلام الجنسيّة التي تطالعنا في العربية كما استقصاها غيره من السابقين واللاحقين؛ لأنّها لا تدور في فلك موضوع رسالته هذه، كما يبدو بيّناً من عنوانها.

ولقد رأيتُ أنَّ أمّهَدَ لهذه الرسالة بالحديث عن مصنّفها الذي أهملته مظانّ التراجم المختلفة، إذ لم تزوّدنا بما يمكن أن نُقدّم به صورةً وافيةً كاملةً عن سيرته من حيثُ شيوخه وتلاميذه وتأليفه، وأسرته، وغير ذلك من المسائل التي يُمكن أن تدور في فلك هذه السيرة، ولعلَّ عمدتنا فيها تقوم على ما طالعنا في رسالته هذه ورسالة (أيّ المشدّدة) من الأعلام التي يُمكن أن تكون لشيوخٍ قد تلقّى بعض علومه منهم في بعض الحلقّات العلميّة، وما طالعنا به إسماعيل باشا البغداديّ في (هدية العارفين) من معلوماتٍ قليلةٍ، إنَّ عدّنا يحيى المغربي الذي ترجم له هو مصنّف هذه الرسالة.

وَأَتَّبَعْتُ ذَلِكَ بِإِسْهَامَاتِ النُّحَوِيِّينَ الْمُخْتَلِفَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، الْأَوَائِلِ
وَالْمُتَأَخِّرِينَ؛ لِيَبْدُوَ إِسْهَامُ مُصَنِّفِهَا بَيِّنًا، يَسُدُّ فَرَاغًا فِي مَكْتَبَتِنَا النُّحَوِيَّةِ فِيهَا،
وَوَصَفِ مَخْطُوطَتِهَا الْوَحِيدَةِ.

وَرَأَيْتُ أَنْ أَسْأَلَكَ فِيهَا مَسْلَكًا أَشْرَحُ فِيهِ غَوَامِضَهَا، مُصْطَلَحَاتِ وَعِبَارَاتِ
وغيرهما، وَأَفْضَلَ فِيهَا يَتَرَاءَى لِي مَوْجِزًا مُتَّخِذًا عِمْدَتِي فِي ذَلِكَ مِظَانَّ النُّحُو
وَاللُّغَةِ وَغَيْرَهُمَا؛ لِتَكْتَمِلَ فِي مَوَاضِعِ الْإِيجَازِ، وَتَتَمَّ الْفَائِدَةُ الَّتِي نَنْشُدُهَا. وَزِينَتُ
آخِرَهَا بِفَهْرَسِينَ لِلْأَعْلَامِ وَالْمَوْضُوعَاتِ، لِتُسَهِّلَ الْعُودَةَ إِلَى مَسَائِلِهَا الْمُخْتَلِفَةِ،
وَتَالِثٍ لِلْمَرَاجِعِ الَّتِي اتَّخَذْتُهَا عِمْدَتِي فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

وَبَعْدُ فَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُوَفِّقَنَا عَالَمِينَ وَمُتَعَلِّمِينَ لَخْدْمَةِ لُغَتِنَا الْعَرَبِيَّةِ، لُغَةِ
الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَأَسْأَلُهُ الْمَغْفِرَةَ إِنْ زَلَلْتُ وَجَزِيلَ الثَّوَابِ إِنْ أَصَبْتُ، وَهُوَ
الْمَوْلَى، خَيْرُ نَاصِرٍ وَمُعِينٍ.

مُصَنَّف رسالة في الفرق بين علم الجنس

واسم الجنس

يحيى المَغْرِبِيّ

لعلّ مظانّ التراجم المختلفة وغيرها لم تزودنا بما يمكن أن نَتَّخِذه عمدتنا في توضيح ما يدور في فلك سيرة هذه الشخصية من حيث الأسرة والتنقّلات والتأليف وغيرها، إذ أهملته تماماً إلا ما طالعنا به إسماعيل باشا البغدادي في (هدية العارفين) حملاً على ما مرّ: "المَغْرِبِيّ: يحيى بن محمد بن أحمد بن سليمان المَغْرِبِيّ، الصوفيّ، نزيل الحرمين، من تلاميذ ابن سبعين، مات في حدود سنة ٦٨٥هـ، خمس وثمانين وستمائة. صنّف الوراثة المحمّدية والفصول الذاتية في الرد على أستاذه ابن سبعين"^(١). ولقد نقل ما مرّ عمر رضا كحالة في كتابه (معجم المؤلفين)^(٢)، والقول نفسه مع أسماء الحمصي في فهرسها (فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم العربية، النحو)^(٣).

ويترأى لي أنّ مصنّف هذه الرسالة إمّا أن يكون شخصاً مغربياً آخر غير المشار إليه، وإمّا أن يكون هنالك خطأ في تحديد سنة وفاته، ولعلّ الأوّل أظهر وأرجح، ويعزّزه تلك الأعلام التي تطالعنا في رسالته هذه ورسالة (أي)، وهي أعلام لمصنّفين يمكن أن يكون بعضهم معاصراً له، وغالب ظنّي أنّه كان يلتقيهم في حلقات الدرس مريداً وطالب علم، إذا استثنينا ابن التلمسانيّ الفهرّي المتوفى سنة ٦٤٤هـ^(٤) وابن عروة خاعة الذي لم نُوفّق في الاهتداء

(١) إسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ)، هدية العارفين، إستانبول، ١٣٦٤هـ: ٥٢٥/٢.

(٢) عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، تراجم مصنّفي الكتب العربية، بيروت - مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي: ٢٢١/١٣.

(٣) أسماء الحمصي، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم اللغة العربية، النحو، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م: ٢٠٤.

(٤) انظر الصفحة: ١١٨.

إليه. ويعزّز ما نذهب إليه أيضاً أنّ ابن سبعين فيلسوف أندلس متصوّف، لا نحوي، فمن البدّهيّ أن يكون تلميذه يحيى المغربي متصوّفاً لا نحويّاً في الغالب، ويبدو ذلك بيّناً في رسالته "الوراثّة المحمدية والفصول الذاتية".

وهذه الأعلام هي أبو محمد الحسن بن قاسم المرادي المتوفي سنة ٧٤٩هـ، إذ طالعنا في هذه الرسالة^(٥) ورسالة (أي)، والإمام الحافظ ابن مرزوق، والشاطبيّ اللذان ورد ذكرهما في رسالة (أي) أيضاً: "واستشكّل كلام المعد على هذه الصور الست بأحكامها المذكورة، حتى قال الإمام الحافظ ابن مرزوق: إنّ هذا البيت أشكّل بيت في هذا الرجز، لاقتضائه حصر الإعراب في صورة واحدة مركّبة من عديمين هما عدم الإضافة، وعدم الصدر، نحو: أيّ قائم، فاقتضى بمفهومه البناء في [جميع]^(٦) ما بقي من الصور، وليس كذلك لما علّمت من أنّ البناء إنّما هو في صورة واحدة، وهي السادسة، وأجاب هو عن ذلك بأنّ الأجوبة – وإن كثرت – فالذي أقول به: إنّ (ما لم) بمعنى (إلا)، والمعنى: وأعرّبت في جميع الصور إلا إذا أضيفت، وانحذف الصدر، وعليه قول عائشة – رضي الله عنها: (ما خيّر رسول الله – صلى الله عليه وسلم- بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً)^(٧)، أي: إلا إذا كان إثماً، فلا تخيّر فيه، ولا يختاره، فالاستثناء منقطع، ولو بقيت (ما لم) على حالها لزم أن يُخيّر بين المأثوم به وغيره، ولا يصلح. وأجاب غيره بجواب حسن، وهو الذي عليه المرادي والشاطبيّ، وغيرهما، أنّ النفي منصبّ...."^(٨).

ولعلّ ابن مرزوق الوارد في هذا النص هو محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق العجيسي الخطيب (٧١٠هـ-٧٨١هـ)، صاحب (إيضاح السالك على ألفية ابن مالك في

(٥) انظر الصفحة: ١١٥.

(٦) في الأصل: "جميع".

(٧) انظر في هذا القول: الشيخ عثمان النجدي (ت: ١١٠٠هـ)، رسالة أيّ المشدّدة، تحقيق د. عبدالفتاح الحموز، عمان- دار عمار، ودار الفحاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م: ٥٤.

(٨) يحيى المغربي، رسالة أي، وهذه الرسالة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية، في مجموع رقمه ٦٨٦٧، وهي تلي فيه رسالته (الفرق بين علم الجنس واسم الجنس)، ورقة: ٦٨.

النحو)، وهو فقيه أصولي محدث نحوي، مفسر، أقام في مصر فترة، ثم رجع إلى تلمسان مسقط رأسه^(٩)، ويظهر لي أنه المراد؛ لأنه لم يطالعني ابن مرزوق آخر قد شرح ألفية ابن مالك^(١٠)، ويُعزّز ذلك كونه في مصر ومعاصراً للشيخ المغربي مصنف هذه الرسالة.

أما الشاطبي الوارد ذكره في هذا النص أيضاً فيظهر لي أنه إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي، أبو إسحق، الشهير بالشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ، وهو فيه أصولي لغوي مفسر، وهو صاحب (شرح على الخلاصة في النحو في أسفار أربعة)^(١١)، ويعزّز ذلك شرحه لألفية ابن مالك السابق، وكونه معاصراً لمصنف هذه الرسالة، وممن أقام في مصر، وأن الشيخ عثمان النجدي قد نقل عنه في رسالته (أي) المشددة، التي قمنا بتحقيقها: "وهذا جواب دقيق، أفاد معناه أبو إسحق الشاطبي وغيره"^(١٢).

وبعد فيظهر لي أن مصنف هذه الرسالة مغربي آخر غير الذي ترجم له إسماعيل باشا البغدادي – كما مرّ – على الرغم من أنه يمكن أن يقال إنه كان من المعمّرين على أن ولادته كانت في العقد الخمسين من القرن السابع الهجري، وعلى أن يكون عمره وقت تلقيه العلم من ابن سبعين المتوفى سنة ٦٩هـ قريباً من عشر سنوات، وهو عمر يجعلنا نذهب إلى أنه قد كان معاصراً لابن مالك صاحب الألفية المتوفى سنة ٦٦٤هـ، وهي مسألة تجعلنا نذهب إلى احتمال تلقيه العلم عنه أيضاً، وبخاصة أن شيوخه الذين رجّحنا تلقيه العلم منهم قد أقاموا في مصر محطّ أنظار العلماء وكعبتهم في هذه الفترة، ويُعزّز ذلك إطلاق لقب مولى عليه، وهو

(٩) انظر عمر كحالة، معجم المؤلفين: ١٦/٩.

(١٠) انظر عمر كحالة، معجم المؤلفين: ١١/١، ١١٨٧/١١، ٢٣١/١٣.

(١١) انظر عمر كحالة، معجم المؤلفين: ١١٨/١ – ١١٩، إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون: ١٢٧/٢.

(١٢) الشيخ عثمان النجدي، رسالة أي المشددة: ٤٨ – ٤٩.

وانظر فيمن سمو بالشاطبي: عمر كحالة، معجم المؤلفين: ٩١/٢، ٩٩، ١٩٧، ٨٥/٣، ٢٥١،

١١٠/٨، ٢٥٦، ٦/٩، ١٩٩، ١٥/١١، ٧٢، ١٠٩/١٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٩/١٠، ٤١٢/١٣.

لقبُ كان يُطلَقُ على علماء الأزهر في القرن الثامن الهجري وبعده - كما يتراءى لي-^(١٣).

أما وفاته فيمكن أن تكون قبل سنة ٧٥٠هـ، على أن يكون قد تلقى العلم من الشاطبي أو نقل عنه بعد أن قضى رداً طويلاً من عمره، وهي مسألة تكاد تكون نادرة.

ويظهر لي أنه يمكن أن يُعدَّ من شيوخه أو من نَقَلَ عنهم من الذين كانوا في عصره حملاً على ما مرَّ إبراهيم الشاطبي، وابن مرزوق، والمرادي، وممن نقل عنهم من غيرهم ابن سبعين^(١٤)، وابن مالك لكون رسالة (أي) المشار إليها تدور

(١٣) انظر فيمن لُقِبَ بالمولى: طاش كبرى زاده (ت: ٩٦٨هـ)، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، بيروت - دار الكتاب العربي، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(١٤) ابن سبعين هو أبو محمد عبدالحق بن إبراهيم بن محمد الإشبيلي المرسى الصوفي، ولد سنة ٦١٤هـ أو ٦١٣هـ، وانتقل إلى سبتة وبلاد المشرق، وحج حجاً كثيرة، وأقام بمكة، ويقال إنه جاور بعض الأوقات بغار حراء يرتجي أن يأتيه وحى كما أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - بناء على ما يعتقد، وقال الغبريني (ت: ٧١٤هـ) فيه في كتابه (عنوان الدراية فيمن عُرِفَ من العلماء في المائة السابعة بجاية: ٢٢٧): "ومنهم الشيخ الفقيه الجليل النبيه العارف، الحاذق له علم ومعرفة ونباهة وبراعة وبلاغة وفصاحة، رحل إلى العدو، وسكن بجاية مدة، ولقيه من أصحابنا أناس، وأخذوا عنه، وانتفعوا به في فنون خاصة. له مشاركة في معقول العلوم ومنقولها، وله فصاحة لسان، وطلاقة قلم، وفهم وجنان، وهو أحد الفضلاء، وله أتباع كثيرة من الفقهاء ومن عامة الناس". ومن تأليفه: كتاب البدو، كتاب اللهو، الإحاطة، ما لا بُدَّ للعارف منه، رسالة العهد، شرح كتاب إدريس عليه السلام، وغير ذلك من التصانيف الأخرى المتعددة. وقيل إنَّ له أتباعاً يُعرفون بالسبعينية. وتوفي سنة ٦٦٩هـ أو ٦٦٨هـ. انظر في ترجمته: أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله الغبريني (ت: ٧١٤هـ) عنوان الدراية فيمن عُرِفَ من العلماء في المائة السابعة بجاية، تحقيق عادل نويهض، بيروت - دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م: ٢٣٧-٢٣٨، محمد بن شاعر الكتبي (ت: ٧٦٤هـ)، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت - دار صادر: ٢٥٣/٢، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٣٢٩/٥-٣٣٠، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، لسان الميزان، بيروت - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ٣٩٢/٣، الحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، بيروت - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ٢٦١/١٣، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت - دار صادر،

في فلك قوله:

أيُّ كما وأُعرَبَتَا ما لم تُضَفَّ

وصدُرَ وصلِّها ضميرٌ انحَدَفَ

أما ما يُمكنُ أن يُعدَّ من تأليفه حملاً على ما مرَّ أيضاً فما يلي:

(١) رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس، وهي الرسالة التي نحققها.

(٢) رسالة أي، وهي تدور في فلك قول ابن مالك السابق، وأولها: "ومن إملائه - رحمه الله تعالى - حين كان يدرّس في كتاب التسهيل، على قول ابن مالك في ألفيته"، وآخرها: "فتلك ستة كاملة، وإن اعتبرت وجود الضمير مع تمام الصلة، وهي من صور الإعراب، نحو: أيهم هو قام - كانت صور الإعراب ستة، فالمجموع سبع، انتهى، وصلى الله على سيّدنا محمد، على آله وصحبه، وسلم".

(٣) الوراثة المحمدية والفصول الذاتية، ولقد اهتديتُ إلى نصٍّ طويل مُقتَبَس منها، طالعنا به المقرّي في (نفح الطيب): "ووقع في رسالة لبعض تلامذة ابن سبعين المذكور، وأظنُّ اسمه يحيى بن أحمد بن سليمان، وسمّاها بالوراثة المحمدية والفصول الذاتية - ما صورته: فإن قيل ما الدليل على أنَّ هذا الرجل الذي هو ابن سبعين هو الوارث المشار إليه؟ قلنا: عدم النظر، واحتياج الوقت إليه، وظهور المشار إليها عليه، ونصيحته لأهل الملة، ورحمته المطلقة للعالم المطلق، ومحبته لأعدائه،

١٣٨٨هـ-١٩٦٨م: ١٩٦/٢، حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٦٦٢، ٩٩١،
١٥٦١، البغدادي، هدية العارفين: ٥٠٣/١، إيضاح المكنون: ٣٠/١، ٣٨٨ ٣٨٧/٢.

وقصده لراحتهم مع كونهم يقصدون أذاه^(١٥)، وهي مسألة تصحُّ إنْ
أَجَزْنَا كونه من تلاميذ ابن سبعين كما مرَّ.

(١٥) المقري، نفح الطيب: ١٩٦/٢.

النحويون ومسألة الفرق بين علم الجنس واسمه

لعلّ هذه المسألة لم تكن مشهورة أو شائعة أو لم يتنبّه إليها النحويون الأوائل قبل عصر الشيخ يحيى المغربي في الغالب (القرن الثامن الهجري) مصنّف هذه الرسالة، ولعلّ ما يُعزّز ما نذهب إليه أنّ سيبويه والمبرد وغيرهما من النحويين اللاحقين لم يشيروا إلى بعض الفروق إلّا إيماءً، فسيبويه يُفرد لعلم الجنس واسمه باباً من غير أن يُصرّح بهذا المصطلح فيه "هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة"^(١٦)، وجاء فيه ما يلي: "ليس واحد منها أولى به من الآخر، ولا يُتوهّم به واحد دون آخر له اسم غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأسماءه، وللتغلب: ثعالة وأبو الحصين سمسّم، وللذئب: دالان وأبو جعدة فكلّ هذا يجري خبره مجرى خبر عبدالله، ومعناه إذا قلت: هذا أبو الحارث، أو هذا ثعالة - أنك تريد هذا الأسد، وهذا التغلب، وليس معناه كمعنى زيد وإن كان معرفة وإذا قلت: هذا أبو الحارث فأنت تريد هذا الأسد، أي: هذا الذي سمعت باسمه، أو هذا الذي قد عرفت أشباهه. ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفت بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا. ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم، فاختص هذا المعنى باسم كما اختص الذي ذكرنا بزيد؛ لأنّ الأسد يتصرّف تصرّف الرجل، ويكون نكرة، فأرادوا أسماء لا تكون إلّا معرفة، وتلزم ذلك المعنى. وإنّما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد- لأنّ الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مُقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضاً من بعض"^(١٧)، ويتبيّن لنا من هذا النصّ أنّ سيبويه قد رَوَدنا إيماءً بحدّ علم الجنس وأنّه يُعامل لفظاً معاملة

(١٦) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب، ج: ٥، تحقيق عبدالسلام هارون،

الهيئة العامة للكتاب - القاهرة، ١٩٦٨ - ١٩٧٥م: ٩٣/٢.

(١٧) سيبويه، الكتاب: ٩٣/٢.

المعرفة في العربية، وأنه لم يُدَوَّن تلك الفروق الكثيرة الدقيقة التي نطالعنا عند الشيخ يحيى المغربي وغيره ممَّن هم في عصره وبعده.

ويتراءى للنحويين في عصري ابن مالك والشيخ يحيى المغربي وبعدهما من هذا النص وغيره في هذا الباب – أن سيبويه في حده علم الجنس إيماءً قد ذكر فرقاً بينه وبين اسمه إيماءً أيضاً، لِنَسْتَمِعَ إلى المرادي: "والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد، فإن وُضِعَ لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس. وفي كلام سيبويه إيماءً إلى هذا الفرق...." (١٨)، وابن الحاجب: "فلا بُدَّ من التخيُّل في تقديرها أعلاماً، قال سيبويه كلاماً معناه أن هذه الألفاظ موضوعة للحقائق المعقولة المتَّحدة في الذهن....." (١٩)، والأشموني: "وفي كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق، فإنَّ كلامه في هذا حاصله أنَّ هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتَّحدة في الذهن... (٢٠)، وقيل إنَّ سيبويه لم يُبيِّن معنى اسم الجنس اتِّكالاً على ظهوره عندهم، ولذلك طالعنا بالإشارة (٢١).

والقول نفسه مع أبي العباس المبرد من حيث إغفال المصطلح النحوي والفروق بين هذين الاسمين إلا إيماءً، إذ يكاد كلامه في هذه المسألة يدور في فلك كلام سيبويه على الرغم من أنَّه قد عقد لها بابين في (المقتضب): "هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس" (٢٢)، على الرغم من أنَّ الباب الثاني يكاد يكون

(١٨) الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، م: ٢،

تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة – مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية: ١٨٤/١.

(١٩) أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، ج:

٢، تحقيق د. موسى بناي العلي، بغداد – مطبعة العاني: ٨٣/١.

(٢٠) الشيخ محمد علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،

القاهرة – دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه: ١٣٥/١ – ١٣٦.

(٢١) انظر الصبان، حاشية الصبان: ١٣٥/١.

(٢٢) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، المقتضب، ج ٤، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة،

القاهرة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ – ١٣٨٨هـ: ٤/٤٤.

الباب الأول نَفْسَهُ من غير زيَادَةٍ إِلَّا في بعض الأمثلة^(٢٣).

ويظهر لي أَنَّ النحويين قبل عصري ابن مالك والشيخ يحيى المغربي مُصَنِّف هذه الرسالة قد تناسوا هذه المسألة تماماً إذا استثنينا تلك الإيماءات التي تطالعنا في كلام سيبويه والمبرد كما مرَّ، وأبي القاسم الزمخشري، وأبي بكر بن السراج، إذ لم يَرِدْ ذِكْرُهَا في مظانِّهم التي عُدْتُ إليها، ومن هؤلاء أبو علي الفارسي^(٢٤)، وابنُ جَنِّي^(٢٥)، وابنُ بابشاذ^(٢٦)، والصيمري^(٢٧)، وابنُ فارس^(٢٨)، وابنُ الخشاب^(٢٩). أمَّا أبو القاسم الزمخشري فيظهر لي أَنَّهُ أشار إلى هذه المسألة إيماءً على الرغم من أَنَّهُ يطالعنا بمصطلح علم الجنس واسمه: "وقد سمَّوا ما يَتَّخِذُونَهُ وَيَأْلِفُونَهُ من خيلهم وإبلهم وَغَنَمِهِمْ وكلابهم وغير ذلك بأعلام، كُلُّ واحدٍ منها مختَصٌّ بشخص بعينه، يعرفونه به كالأعلام في الأتاسي وما لا يَتَّخِذُ ولا يُؤْلَفُ، فيحتاج إلى التمييز بين أفراده كالطير والوحوش وأحناش الأرض، وغير ذلك، فإنَّ العلم فيه للجنس بأسره، وليس بعضُهُ أولى به من بعضٍ، فإذا قلت: أبو بَرَاقِش وابن دَائِيَّة وأسامة وثعالة وابن

(٢٣) المبرد، المقتضب: ٣١٩/٤.

(٢٤) انظر أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: ٣٧٧هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق د. حسن شانلي فراهود، القاهرة - مطبعة دار التأليف، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، المسائل العسكرية في النحو، تحقيق د. علي جابر المنصوري، بغداد - مطبعة الجامعة، الطبعة الأولى: ١٩٨٠ - ١٩٨١م.

(٢٥) انظر: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تحقيق د. حسن هندراوي، دمشق - دار القلم، بيروت - دار المنارة، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، كتاب اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، الكويت - دار الكتب الثقافية: ١٠٤.

(٢٦) انظر طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق د. خالد عبدالكريم، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٦م: ١٦٨.

(٢٧) انظر: أبو محمد عبدالله بن علي الصيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري)، التنصرة والتذكرة، تحقيق د. فتحي مصطفى علي الدين، دمشق - دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م: ٩٥.

(٢٨) انظر: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، الصحابي في فقه اللغة ولسان العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت - مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٤م - ١٣٨٣هـ.

(٢٩) انظر: أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (ت: ٥٦٧هـ)، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧١م.

قِترَة وبنّت طَبَقٍ – فكأنك قلتَ: الضربُ الذي من شأنه كَيْتَ وكَيْتَ، ومن هذه الأجناس ماله اسمُ جنسٍ واسمُ علمٍ كالأسدِ وأسماءُ والتعلبِ وتُعالةٌ...^(٣٠)، فهو في هذا النص يذكر إيماءً أنَّ علمَ الجنس ليس كـالعلم الشخصي الذي يَخْتَصُّ شخصاً بعينه، لا يُشاركُهُ فيه غيرُهُ، أمّا علمَ الجنس فليس كذلك، إذ يَخْتَصُّ كُلَّ فردٍ من أفرادِ الجنس^(٣١).

ويترأى لي أنَّ الزمخشري في هذه المسألة يدورُ في فلك ما في كتاب سيبويه منها، والقولُ نفسه مع ابن السراج الذي يكتفي بنقل بعض ما في الكتاب: "قال سيبويه: فإذا قلتَ: هذا أبو الحارث فأنت تريدُ: هذا الأسد، أي: هذا الذي سمعتَ باسمه، أو هو الذي عرفتَ أشباهه، ولا تريدُ أن تُشيرَ إلى شيءٍ قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا وعمراً، ولكنه أراد هذا الذي كُلُّ واحدٍ من أمتِه له هذا الاسم، وإنما مَنَعَ الأسدَ وما أشبهه أن يكونَ له اسمٌ معناه معنى زيدٍ – أنَّ الأسدَ وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس..."^(٣٢).

ويظهرُ لي أنَّ قصبَ سبق التفصيل في هذه المسألة من حيث تدوين الفروق بين علم الجنس واسمه يكاد يكونُ بأيدي نُحاة القرنين السابع والثامن الهجريين (عصري ابن مالك ومُصنّف هذه الرسالة)، ولعلَّ مُصنّف هذه الرسالة يُعَدُّ أوَّل من أفردها بمُصنّف خاص، جمع فيه فروقها الكثيرة، ولستُ مغالياً إن قلتُ إنَّ هذه الرسالة تُعَدُّ أوفى وأكمل ما يطالعُنا في هذه المسألة في هذه الفترة، ولعلَّ ما يُعزِّزُ ما نذهب إليه أنَّ ما في مظانِّ نحويتها يكاد يكونُ موجزاً بالإضافة إلى ما فيها، فابنُ يعيش (ت: ٦٤٣هـ) في شرحه لكلام أبي القاسم الزمخشري يطالعُنا بالفرق بين العلم الشخصي والعلم الجنسي، وأنَّ الثاني يُعَدُّ معرفةً لفظاً نكرةً معنى؛ لأنَّه يشملُ جميع أفرادِ الجنس، فهو يُعاملُ معاملةً

(٣٠) انظر: موفق الدين يعيش بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفضل، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنبرية: ٣٤/١ –

(٣١) انظر: ابن يعيش، شرح المفضل: ٣٤/١، ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفضل: ٨٢/١.

(٣٢) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت: ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، ج: ٣، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت- مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٥٥هـ - ١٩٨٥م: ١٥٥/٢.

المعرفة من حيث عَدَمُ اقترانه بحرف التعريف، وعدمُ الإضافة، والمنع من الصرف إن توافرت علّةٌ أخرى زيادَةٌ على العلميّة، ومجيءُ النكرة حالاً منه، نحو: هذا أسامةٌ مقبلاً، ورأيتُ نُعالمةً موليةً^(٣٣)، والقولُ نفسه مع ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) في شرحه لكلام أبي القاسم الزمخشري أيضاً: "فلا بُدَّ من التخيّل في تقديرها أعلاماً، قال سيبويه كلاماً معناه أنّ هذه الألفاظ موضوعَةٌ للحقائق المعقولة المتّحدة في الذهن بينك وبين مخاطبك..."^(٣٤).

والقولُ نفسه أيضاً مع ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ): "وقد وضعوا لبعض الأجناس أعلاماً أعطوها في اللفظ ما للأعلام الشخصية من الاستغناء من تعريفِ أداةٍ أو إضافةٍ، وقصدوا بها ما يُقصدُ باسم الجنس غير العلم إذا قرُنَ بآلٍ من استعزاقٍ أو عهدٍ فأسامةٌ صالحٌ للمعنيين إلّا أنّ الأسد لا يدلُّ على أحدهما إلّا مقروناً بآلٍ أو ما يقوم مقامها، وأسامةٌ يدلُّ عليهما بنفسه..."^(٣٥).

وابنُ عصفورٍ (ت: ٦٦٩هـ) يكتفي في هذه المسألة بأنّ أسماء الأجناس لا يُعرَفُ تعريفُها من تنكيرها إلّا بالاستقراء؛ لأنّها تقع على أشياء مفردة، ويَعُدُّ ما لا يَتعرَّفُ منها بآلٍ وما تجيءُ النكرة منه حالاً – معرفةً، أمّا ما يوصفُ بالنكرة

(٣٣) انظر ابن يعيش، شرح المفصل: ٣٤/١ –

واسم الجنس عنده ما كان دالاً على حقيقةٍ موجودةٍ وذواتٍ كثيرة.

انظر شرح المفصل: ٢٦/١.

(٣٤) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: ٨٢/١.

وذكر ابنُ الحاجب أنّهم استغنوا بالعلم الجنسي عن اسم الجنس لمّا علّموا أنّه وُضِعَ للواحد باعتبار الحقيقة، فهو يؤدي في المعنى ما يؤديه اسمُ الجنس باعتبار الوجود.

انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٨٥/١.

(٣٥) انظر في ذلك: جمال الدين بن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان

عبدالرحمن الدوري، بغداد- مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م، شرح التسهيل، تحقيق د. عبدالرحمن

السيد، القاهرة - مكتبة الانجلو المصرية: ١/١٨٩، أبو عبدالله محمد بن عيسى السلسلي، شفاء

العليل في شرح التسهيل، ج: ٣، تحقيق د. الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، مكة المكرمة -

الفيصلية، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م: ١/٢١١.

ويقبل حرف التعريف فهو نكرة^(٣٦).

أما الشيخ يحيى المغربي مُصَنَّفُ هذه الرسالة فيظهر لي أَنَّ قَصَبَ السبق في هذه المسألة بيده من حيث مواضع الاتفاق والافتراق استقصاءً وتبويباً وتعليلاً مستعيناً بما تلقاه من بعض شيوخه في حلقات الدرس - كما سيأتي -، ولعلَّ هذه المسألة تبدو بَيِّنَةً في تلك الفروق التي تطالعنا في هذه الرسالة:

(١) أَنَّهُمَا مُتَّفَقَانِ فِي الْمَعْنَى، مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْضُوعٌ لِلْفَرْدِ الْوَاحِدِ الْبَدَلِيِّ لَا الشَّمُولِيِّ^(٣٧)، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي اللَّفْظِ الَّذِي يَكُونُ فِي مُعَامَلَةِ الْعَرَبِ لِعِلْمِ الْجِنْسِ مُعَامَلَةً الْعِلْمِ الشَّخْصِيِّ مِنْ حَيْثُ عَدُّهُ مِنَ الْمَعَارِفِ، إِذْ غُومِلَ مُعَامَلَتُهَا فِي الْإِبْتِدَاءِ بِهِ، وَمَجِيءِ النُّكْرَةِ حَالاً مِنْهُ، وَالْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا تَوَافَرَتْ فِيهِ عِلَّةٌ أُخْرَى زِيَادَةً عَلَى الْعِلْمِيَّةِ كَالْتِئَاءِ فِي أُسَامَةِ، وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ الْمَزِيدَتَيْنِ فِي كَيْسَانَ عِلْمًا لِلْغَدْرِ، وَسُبْحَانَ عِلْمًا لِلتَّسْبِيحِ، وَوزن الفعل كما في بَنَاتٍ أَوْبَرَ عِلْمًا لَضَرْبِ رَدِيٍّ مِنَ الْكُمَاةِ^(٣٨).

(٢) أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا فِي الْمَعْنَى بَيْنَهُمَا، لِأَنَّ الْحُكْمَ اللَّفْظِيَّ فِي الْعَرَبِيَّةِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعْنَى يَطَابِقُهُ وَيَصَاحِبُهُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ اسْمَ الْجِنْسِ كَأَسَدٍ مَوْضُوعٌ لِلْفَرْدِ الْبَدَلِيِّ الْخَارِجِي (خَارِجُ الذَّهْنِ)، أَمَّا عِلْمُ الْجِنْسِ كَأُسَامَةِ وَتُعَالَةً فَمَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ الَّتِي لَا تَعُدُّدُ فِيهَا، وَعَلَيْهِ فَهِيَ مُتَعَيَّنَةٌ لَا عَامَّةٌ تَشْمَلُ أَفْرَادَ الْجِنْسِ كَالنُّكْرَةِ.

(٣) أَنَّ كُلِيَهُمَا مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَّةِ، وَلَكِنَّ عِلْمَ الْجِنْسِ مَلَاخَظٌ فِيهِ قَيْدُ الْحُضُورِ فِي الذَّهْنِ، إِمَّا ذَهْنَ الْمُخَاطَبِ وَإِمَّا ذَهْنَ الْوَاضِعِ - كَمَا سَيَأْتِي فِيمَا بَعْدَ - عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْحُضُورَ وَاقِعٌ فِي كُلِيَهُمَا، وَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا، مِنْ حَيْثُ كَوْنُ

(٣٦) انظر: علي بن مؤمن بن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجة، ج: ٢، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٣٧) أي: بدل من مسماه دفعة واحدة، وليس بدلاً شمولياً يشمل جميع أفراد الجنس.

(٣٨) انظر الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ١/١٣٥.

أحدهما ملحوظاً والآخر غير ملحوظ.

(٤) أَنَّ كليهما موضوع للماهية على أَنَّ علم الجنس موضوع لها من حيث هي هي (من حيث هي نفسها مقصودة لا لأفراد)، أمّا اسمه فلها من حيث إنها في المواضع المتعددة وفق عارض الأذهان والأزمان والأمكنة.

(٥) أَنَّ كليهما موضوع للماهية أيضاً على أَنَّ اسم الجنس تبدو فيه في فرد خارج بدلي (خارج ذهن الواضع أو المخاطب، وبدلي من المسمى لا شمولي)، أمّا علمه فليس كذلك.

(٦) أَنَّ اسم الجنس موضوع لفرد بدلي، وعليه فهو نكرة أو كالنكرة، أمّا علمه فالعموم الشمولي لا البدلي، وعليه فهو كالمحلى بـ(أل) الاستغرافية – كما سيأتي فيما بعد.

(٧) أَنَّ اسم الجنس موضوع للماهية لا بقيد وجودها في الذهن (متعينة في الذهن ومحددة) أو خارجيه، أمّا علمه فبقيد الذهن فقط.

ولعلّ إسهام الشيخ يحيى المغربي في هذه المسألة من حيث الفروق الكثيرة الدقيقة وغيرها من المسائل التي تطالعنا في هذه الرسالة – يبدو بئناً بجلاء بالإضافة إلى ما يطالعنا في مظان النحو المختلفة وبخاصة الحواشي والشروح التي تتسم بالاستقصاء والزيادة والتعليل وشرح كثير من المسائل النحوية التي تبدو موجزة غير مستوفاة، فأبو حيان النحوي (ت: ٧٤٥هـ) يذكر أَنَّ شيخه أبا الحسن الضائع قد ذهب إلى أَنَّ علم الجنس وُضع لمعقولية الأسد الذهنية زيادةً على عده معرفة لفظاً نكرة معنى: "وتحقّق العلمية في مثل هذا يعسر، فإنَّ أسامة يُطلق على كلّ أسد: ولهذا زعم بعضهم أنّه نكرة في المعنى، وعومل معاملة المعرفة لفظاً وإن كان شائعاً في جنسه، وكان شيخنا أبو الحسن بن الضائع – رحمه الله – يذهب إلى أَنَّ أسامة وُضع لمعقولية الأسد الذهنية، وذلك معنى مفرد، ولا يمكن تكثيره ولا شياعه في الذهن، وإن كان في الخارج ينطلق على كثيرين، وأنَّ أسداً وُضع شائعاً في جنسه مقصوداً به في الخارج،

فهذا فوق ما بينهما^(٣٩).

والمرادي (ت: ٧٤٩هـ) في شرحه لما جاء في ألفية ابن مالك من هذه المسألة يذهب إلى أنَّ هناك فرقاً بينهما في المعنى؛ لأنَّ التفرقة في اللفظ تؤيِّد بفرق في المعنى، فعلم الجنس وُضِعَ عنده للدلالة على معنى الأسدِّية المعقولة التي لا توجد إلَّا في الذهن لا في خارجه، أمَّا اسمه فللدلالة على الشيع. والتحقيق عنده في هذه المسألة: "أنَّ تقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنيَّة من حيث هي هي، فأسدُّ موضوعٌ للحقيقة من غير اعتبار قيدٍ معها أصلاً، وعلم الجنس كأسامة موضوعٌ للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوعٌ شخصيُّ لها مع قطع النظر عن أفرادها، ونظيرُهُ المعرَّف باللام التي للحقيقة والماهية والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد، فإن وُضِعَ لها من حيث خصوصها فعلم الجنس، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس"^(٤٠).

وابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) في (شرح شذور الذهب)^(٤١) و(شرح اللحة البدرية)^(٤٢) يذهب إلى حدِّ علم الجنس فقط من حيث كونه يُعَيَّنُ مسمَّاه تعيينَ ذي الأداة الجنسيَّة أو الحضورية، ويذكر أنَّ كثيراً من الضعفاء يستشكلُ تعريفة: "وكثيرٌ من الضعفاء يستشكلُ التعريف في علم الجنس، وربما غلط بعض النحاة في ذلك سفهاً بغير علم، ومن استشكل ذلك فليستشكل التعريف بالألف واللام الجنسيَّة، أو الحضورية فيما مثَّلنا به؛ لأنَّ علم الجنس لا يُستعمل إلَّا هذين الاستعمالين"^(٤٣).

(٣٩) محمد بن يوسف بن علي أثير الدين أبو حيان النحوي (ت: ٧٤٥هـ)، النكت لحسان، تحقيق د. عبد

الحسين الفتلي، بيروت- مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م: ٤٣.

(٤٠) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/١٨٣-١٨٤.

(٤١) محمد بن عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب، ومعه

كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحيي الدين عبدالحميد: ١٣٨-١٣٩.

(٤٢) محمد بن عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، شرح اللحة البدرية في علم اللغة

العربية، تحقيق د. هادي نهر، بغداد- مطبعة العاني، ١٩٧٧-١٣٩٧هـ: ١/٣٠٤-٣٠٥.

(٤٣) ابن هشام الأنصاري، شرح اللحة البدرية: ١/٣٠٤-٣٠٥.

والسيوطي يذكر أنَّهما مُلتَبَسَانِ لصدق كلِّ منهما على كلِّ فرد من أفراد الجنس، وأنَّ بعض النحاة عدَّهما من باب الترادف، وأنَّ علم الجنس نكرةٌ حقيقةً، أو أنَّه معرفةٌ مجازاً، ويدورُ في هذه المسألة في فلك ما يطالِعنا عند المرادي كما مرَّ (٤٤). وذكر في (الأشباه والنظائر في النحو) (٤٥) أنَّ في تحقيق علمية أسامة – نقلاً عن ابن العلي في البسيط – أربعة أقوال:

- (١) أنَّه موضوعٌ للجنس بأسره على أنَّه بمنزلة المَعْرِفِ بآلِ الجِنسيَّة، وأنَّه نكرةٌ في المعنى، وتعريفه لفظيٌّ، وهو قول أبي سعيد وابن بابشاذ وابن يعيش.
- (٢) أنَّه موضوعٌ للحقيقة المتحدَّة في الذهن على أنَّه بمنزلة المَعْرِفِ بآلِ العهدية الذهنية، والفرق بين أسامة وأسد في هذا القول أنَّ اسم الجنس موضوعٌ لكلِّ فرد من أفراد النوع على طريق البدل، فالتعدُّد فيه من أصل الوضع، أمَّا التعدد في العلم الجنسي فيجيء ضمناً لا قصداً، وهو قول ابن الحاجب.
- (٣) أنَّه إذا أُطْلِقَ على الواحد يكونُ قد أُطلق على ما وُضِعَ له، وإذا أُطْلِقَ على الجميع فلكونه مندرجاً تحت الوضع الأول لإطلاق وضع اللفظ عليه أولاً، ثم أصبح يُطْلَقُ عليه مرَّةً ثانيةً وثالثةً وَفَقَّ أشخاصه من غير تصوُّر أنَّ الثاني والثالث هما الأول أو غيره؛ وعليه فإنَّه لم يتعلَّق بوضعه غرضٌ صحيح، ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى أنَّ الواحد من جفاة العرب يشتق اسماً من خلقه وحشٍ أو فعله يُطلقه عليه لكونه غريباً أو عجبياً، والقول نفسه في إطلاق هذا الاسم مرَّةً ثانيةً أو ثالثةً على مثل ذلك الوحش إذا وقع نَظَرُهُ عليه من غير قيد كون الثاني أو الثالث هو الأول نفسه الذي وُضِعَ له الاسم، إذ يكفي في هذه المسألة بكون الثاني أو الثالث من جنس الأول الذي وُضِعَ له العلم.
- (٤) أنَّ علم الجنس موضوعٌ للدلالة على القَدَرِ المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية، لأنَّ لفظ أسامة يدلُّ على الحيوان المفترس عريض الأعالي،

(٤٤) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبدالعال سالم: ٢٤٤/١.

(٤٥) جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، م: ٢، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد،

القاهرة- مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م: ١٦٧/٢ -

وهما صفتان يشتركان فيهما الذهن والوجود الذي يقتضي التعدد الذي يُعدُّ من اللوازم، على أنَّه ليس مقصوداً بالوضع، بخلاف اسم الجنس الذي يُعدُّ تعدُّده مقصوداً بالوضع.

وينتهي السيوطي ممّا مرَّ إلى أنَّ هنالك فرقاً في الأحكام اللفظية بينهما زيادةً على الفرق في المعنى، ويُعرِّزه نصُّ أهل اللغة عليه.

ولعلَّ إسهام الشيخ يحيى المغربي مصنّف هذه الرسالة يبدو بيّناً بجلاء في هذه المسألة بالإضافة إلى ما يُطالعنا في حواشي النحو المتأخرة التي يدور ما فيها في فك الشرح والتعليل والتبويب والزيادة واستقصاء المسائل المختلفة في مظانّها لجمعها وإكمال ما يترأى لهم أنَّه بحاجة إلى ذلك، ولعلَّ (شرح التصريح على التوضيح) (٤٦) و(حاشية الصّبان على شرح الأشموني) (٤٧) يُعرِّزان ما نذهب إليه، على الرغم من أنَّ مصنّفيهما لم يطلعا في هذه المسألة على ما في هذه الرسالة؛ وعليه فإنَّ هذه المسألة فيهما تكاد تكون غير مستوفاة من حيث الفروق الكثيرة الدقيقة التي تطالعنا في رسالة الشيخ المغربي، فالصّبان يطالعنا ببعض الفروق من خلال حدِّ علمي الجنس والشخص، منها:

(١) أنَّ علم الجنس موضوعٌ للحقيقة المعيّنة ذهنياً باعتبار حضورها فيه، أمّا اسم الجنس فموضوعٌ للحقيقة المعيّنة ذهنياً من غير هذا الاعتبار، وقيل إنَّه كالنكرة موضوعٌ للفرد المنتشر.

(٢) أنَّ علم الجنس موضوعٌ للحقيقة من حيث تَعْيُنُها ذهنياً على أنَّ الصدق حاصلٌ غير مقصودٍ في وضعه، أمّا اسمه فهو ما وُضِعَ لها من حيث صدقها على أنَّ الصدق هو المُعْتَبَرُ الملحوظ في وضعه، أمّا التعيين ذهنياً فحاصلٌ غير مقصودٍ في وضعه، فيكون للحقيقة جهتان، جهةٌ تَعْيُنُها ذهنياً،

(٤٦) انظر خالد بن عبدالله الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية

العلامة الشيخ يس بن زين الدين العلمي الحمصي، القاهرة- دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي

الحلي وشركاه ٣٢٦/١ -

(٤٧) الصّبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني: ١٣٤/١ -

وجهةً صدقها على كثيرين.

وبعدُ فينبّضح لنا ممّا مرَّ أن رسالة الشيخ المغربي تُعدُّ أوفى استقصاءً وجمعاً وتبويباً وتعليلاً ممّا يطالعنا في مظانّ النحو المختلفة وبخاصة تلك التي يُعدُّ مُصنّفوها لاحقين له، ولعلّ هذه الرسالة تسدُّ فراغاً في مكتبتنا النحويّة لم يستطع أصحاب الحواشي المتأخّرون إحكام سدّه على الرغم من أنّ شروحهم وحواشيهم المختلفة تهدف إلى الجمع والاستقصاء والشرح والتعليل كما مرّ، ولعل ما يشفع لهم أنّهم لم يطلعوا عليها.

نسخة (رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس) الفريدة

لعلّ يدي لم تصل إلّا إلى نسخة فريدة لهذه الرسالة النفيسة، وهي نسخة تحمل عنوانها واسم مصنفها، وتكادُ تخلو تماماً من عوادي الدهر المختلفة التي تطالغنا في مخطوطاتٍ أُخرَ كثيرةٍ، والقولُ نفسه بالنسبة لخلوها من السقط، والتصحيف أو التحريف، على الرغم من أنّها تخلو من اسم الناسخ وتاريخ النسخ، وهي من مخطوطات دار الكتب الظاهريّة، تقعُ هي ورسالة (أي المشدّدة) للمصنّف نفسه في ثماني أوراق من مجموع عدد أوراقه تسع وستون ورقة (٦٨٦٧ عام)، ومن الغريب أنّ أسماء الحمصي، مُصَرِّفَهُ (فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريّة، علوم العربية، النحو: ٢٠٤) - لم تشر إلى هذه الرسالة على الرغم من أنّها طالعنا فيه برسالة (أي المشدّدة) المشار إليها، وهي رسالة يتلو عنوانها عنوان هذه الرسالة في ورقة الغلاف، فذكرت أنّ أوراقها ثماني أوراق على الرغم من أنّ عدد أوراقها أربع (سبع صفحات تقريباً)، أمّا رسالة الفرق بين علم الجنس واسم الجنس (فأوراقها أربع أيضاً زيادةً على ورقة الغلاف (سبع صفحات)، في كلّ ورقةٍ أحد عشر سطرًا، في كلّ سطر سبع كلمات تقريباً، وتُرك هامشٌ بعرض (٤ سم).

وكتبت هذه الرسالة ورسالة (أي المشدّدة) بالسواد. بخطٍ معجم، يخلو من الشكل، أمّا الإشارات ورؤوس العبارات فبالحمرة، وتخلو هذه المخطوطة تماماً من الشطب، أو التصحيف أو التحريف أو عوادي الدهر المختلفة تماماً، وهي مسألة تزيدنا ثقةً في تحقيقها ونشرها. وأوراق هاتين الرسالتين تغيّر أوراق المجموع (٦٨-٦١ ورقة) المشار إليه نوعاً وخطاً.

ورُيِّنت هذه الرسالة ببعض التعليقات التوضيحية لما يترأى للمالك غموضه، ويظهر لي أنّ ناسخ مخطوطتي هاتين الرسالتين واحد. وتضمّ ورقة الغلاف الأولى

عنواني هاتين الرسالتين وصفحةً أخرى من مخطوطةٍ أخرى، والقولُ نفسه بالنسبة لورقة الغلاف الأخيرة، إذ تضمُّ صفحةً أخرى تدور في فلك حذف الخبر وجوباً إذا كان المبتدأ نصّاً صريحاً في القسم.

وفي مكتبة الأوقاف العامة في بغداد نسختان مخطوطتان لرسالة في اسم الجنس لصالح السعدي الموصلي المتوفى سنة ١٢٤٤ هـ، أوَّلها: "الحمد لله الوهاب جلائل النعم، والسلام على المفرد العلم، سيدنا محمد المبعوث إلى أشرف الأمم..."، وتقع النسخة الأولى في ورقتين (٥٦٢٠/٦ مجاميع)، أمَّا الثانية ففي ورقة واحدة (٦١٦٥/٣ مجاميع)^(٤٨). ولم أَوْفِّق في الوصول إلى هذه الرسالة على الرغم من أنَّ مصنَّفها متأخَّر عن مصنِّف هذه الرسالة التي نحقُّقها.

(٤٨) انظر عبدالله الجبوري، فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، كتاب آداب اللغة العربية وعلومها، الجزء الثالث، بغداد، مطبعة العاني: ٢٠٤.

هذه رسالة في الفرق بين
علم الجنس واسم الجنس
للشيخ يحيى الفوي
م

وايضاً يليها رسالة للشيخ
يحيى المذكور في كلمة
الحس
م

ورقة غلاف مخطوطة رسالتي الفرق بين علم الجنس واسم الجنس، وأيّ

بسم الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على سيدنا محمد امام المتقين وعلى آله
وصحبه والتابعين قال مولانا الشيخ نجى
المغزى اعلم ان الفرق بين علم الجنس واسم
الجنس فيه اختلاف كثيرهما متفقان فى
المعنى على معنى ان كل واحد منهما موضوع
لل فرد البدلى ولا فرق بينهما الا فى اللفظ
وذلك ان علم الجنس عاملة العرب معاملة
المعارف بان جعلته مبتدأ وصاحب حال
ومنعت صرفه ان كان مع العلمية علمة اخرى
كالشاة

الورقة الأولى من هذه المخطوطة

كالتاء في اسامة والالف والنون في فعالان
 وزن زعفران والتاء في ثلاثة نصف ستة
 وقيل ان العرب لا تحم بشئ لفظاً الا ^{حظ} اولاً
 له وجهها يطابق ذلك الحكم اللفظي في المعنى
 وعليه فقيس ان اسم الجنس كاسد موضوع
 للفرد البدلي الخارجى وعلم الجنس كاسامة
 موضوع للماهية وهى متحدة لا تعدد فيها
 فهمى فتعينه وقيل ان كلامهما موضوع
 للماهية الا ان علم الجنس يلاحظ فيه قيد
 المحصور واسم الجنس لا يلاحظ فيه المحصور
 وان كان المحصور واقعاً فيهما الاستيالة

واصل على الواحد الخ
 لوجود الحقيقة ويزعم
 من ذلك التقيد
 في المثال فما
 التقيد في
 كلاً منهما

"الورقة الثانية"

او في احد عما كان حقيقة ويتفرع على كونها
 للمناعة اعني النكرة اشكال دخول الجنسية
 عليها المفيدة للمناعة وقد تعرض له ابن
 التلمساني الفهرى وحاصل فرقه انهما هـ
 هـ كالمهمة والجزئية عنده هـ

هـ المناطق انتهى هـ

هـ م م م هـ
 هـ

ومن املاؤه رحمه الله تعالى حين كان
 يدرس في كتاب التسهيل على قول ابن مالك
 في الفيتة اي كما وعرى ما لم تصنف هـ
 هـ عشر

الورقة الأخيرة من رسالة الفرق بين علم الجنس واسم الجنس

رسالة في الفرق بين
علم الجنس واسم الجنس
للشيخ يحيى المَغْرِبِي
(من علماء القرنين الثامن والتاسع الهجريين)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام
المُتَّقِينَ، وعلى آله وصحبه والتابعين.

قال مولانا الشيخ يحيى المغربي: اعلم أن الفرق بين علم الجنس، واسم
الجنس^(٤٩) فيه اختلاف كثير:

هما مُتَّفَقَان في المعنى، على معنى أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما موضوعٌ للفرد
البَدَلِي^(٥٠)، ولا فَرْقَ بينهما إِلَّا في اللفظ؛ وذلك أَنَّ عِلْمَ الْجِنْسِ عَامِلَتُهُ الْعَرَبُ
مُعَامِلَةُ الْمَعَارِفِ، بَأَنَّ جَعْلَتُهُ مَبْتَدَأً^(٥١)، وصَاحِبَ حَالٍ^(٥٢)، وَمَنْعَتُ صِرْفُهُ إِنَّ
كَانَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ عِلَّةً أُخْرَى كَالْتَاءِ فِي أَسَامَةِ^(٥٣)، وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي (فُعْلَانِ)،
وَزَنِ زَعْفَرَانٍ^(٥٤)، وَالتَّاءِ فِي ثَلَاثَةِ نَصَفِ سِتَّةٍ^(٥٥).

وقيل: إِنَّ الْعَرَبَ لَا تَحْكُمُ بِشَيْءٍ لَفْظاً إِلَّا وَتَلَاوُظُ لَهُ وَجْهًا يُطَابِقُ ذَلِكَ
الْحُكْمَ اللَّفْظِيَّ فِي الْمَعْنَى؛ وَعَلَيْهِ فَقِيلَ: إِنَّ اسْمَ الْجِنْسِ كَأَسَدٍ مَوْضُوعٌ لِلْفَرْدِ

(٤٩) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: وَاسْمُهُ، لِيُقَدَّمَ ذِكْرُ الْجِنْسِ.

(٥٠) الْفَرْدُ الْبَدَلِيُّ: الْبَدَلُ مِنْ مُسَمَّاهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً، وَلَيْسَ بَدَلًا شُمُولِيًّا.

(٥١) لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةٍ صِفَةٍ لِتَصِحَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، أَيْ: مَبْتَدَأً مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ مِنْ مَسَوِّغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ.

(٥٢) الْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقَتِهَا، أَيْ: صَاحِبَ حَالٍ مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ مِنَ الْمُسَوِّغَاتِ

الْمَعْرُوفَةِ؛ لِيَصِحَّ وَقُوعُ النُّكْرَةِ حَالًا مِنْهُ فِي الْغَالِبِ.

(٥٣) أَسَامَةُ مُؤَنَّثٌ تَأْنِيثًا لَفْظِيًّا لَا مَعْنَوِيًّا، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي ثُعَالَةٍ.

(٥٤) وَمِمَّا جَاءَ فِي الْأَعْلَامِ الْجِنْسِيَّةِ مِنْ هَذَا الْبَابِ: كَيْسَانُ عِلْمًا لِلْعَدْرِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيمَا كَانَ مِنْ بَابِ

(فُعْلَانِ) نَحْوُ سُبْحَانَ عِلْمًا لِلتَّسْبِيحِ بِقِيْدِ عَدَمِ الْإِضَافَةِ.

انظر في ذلك: الشيخ خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ١٢٦/١ -، الصَّبَّانُ حَاشِيَةٌ

الصَّبَّانُ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ: ١٣٤/١ -.

(٥٥) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْمُؤَنَّثُ تَأْنِيثًا لَفْظِيًّا وَمَجَازِيًّا نَحْوَ بَرَّةٍ عِلْمًا لِلْمَبَرَّةِ، بِمَعْنَى الْبَرِّ.

انظر في ذلك الصَّبَّانُ، حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ: ١٣٧/١.

وَلَقَدْ تَنَاسَى الشَّيْخُ الْمَغْرِبِيُّ مِمَّا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ مِنَ الْأَعْلَامِ الْجِنْسِيَّةِ مَا كَانَ مِنْ بَابِ وَزَنِ الْفِعْلِ

نَحْوُ: بَنَاتٍ أُؤَيَّرَ عِلْمًا عَلَى ضَرْبِ رَدِيٍّ مِنَ الْكَمَاءِ، وَابْنِ أَوَى عِلْمًا عَلَى حَيَوَانٍ كَرِيهِ الرَّائِحَةِ. =

البديلي^(٥٦) الخارجي^(٥٧)، وعَلِمُ الجنس كَأَسَامَةٍ موضوعٌ للماهية^(٥٨)، وهي مُتَّحِدَةٌ، لا تَعَدُّ فِيهَا^(٥٩)، فهي مُتَعَيِّنَةٌ^(٦٠).

= ولقد أغفل من أحكامه اللفظية عَدَمَ وصفه بالنكرة، وهو قول الدماميني، وعَدَمَ إضافته ما دام علماً. وقيل إن العلم الجنسي يُنْتَى وَيُجْمَع، إذ يُقَالُ: الأسماتان، والأسمات. انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٣٤/١، الشيخ خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ١٢٣/١ -.

(٥٦) دُونَ فوق لفظة (البديلي): "قائله ابنُ الفلاح كما في النكت للسيوطي".
(٥٧) الفردُ البديلي الخارجي: الواحد الذي جيء به ليكون بدلاً مما وُضِعَ له، لا بدلاً شمولياً يشمل كلَّ أفراد الجنس، والخارجي الموجود خارج ذهن الواضع أو المخاطب.
(٥٨) ماهية الشيء: نسبة إلى (ما هو)، فُجِّلَت الكلمتان كلمةً واحدةً، وقيل نسبة إلى (ما) على أن الأصل المائيَّة، فيكون فيها قلبُ الهمزة هاءً، لئلا يشتبه بالمصدر المأخوذ من (ما).
ومن أنواعها: الماهية النوعية، وهي التي تكون في أفرادها على السوية. والماهية الجنسية، وهي التي تكون في أفرادها على السوية. والماهية الاعتبارية وهي التي لا وجود لها إلا في عقل المعتبر ما دام معتبراً.

انظر في ذلك: الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، كتاب التعريفات، بيروت - دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م: ١٩٥ - وجاء في هذا الكتاب: "الماهية تُطْلَقُ غالباً على الأمر المتعقل مثل المتعقل من الإنسان، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي، والأمر المتعقل من حيث إنه مقول في جواب ما هو يسمى ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث اللوازم له ذاتاً، ومن حيث يُسْتَنْبَطُ من اللفظ مدلولاً، ومن حيث إنه محلُّ الحوادث جوهرًا، وعلى هذا

والماهية عند الفلاسفة: "مُذَكَّرٌ بالعقل، وهي ماهيات تلك الأمور المحسوسة، وطبائعها، أعني الجواهر والأعراض وأعني بالماهيات للأجسام صفات موجودة فيها، بها صارت تلك الأجسام موجودة بالفعل

انظر في ذلك القاضي أبا الوليد بن رشد (ت: ٥٩٥هـ)، تهافت التهافت، تحقيق د. سليمان دنيا، القاهرة - دار المعارف، الطبعة الثالثة: ٥٥٣/٢.

(٥٩) المُنَّحَدَةُ: المُنَّحَدَةُ في الذهن، أو المُنَّحَدَةُ فيه، وعليه فلا تَعَدُّ فيها، وهي متعينة فيه أيضاً، فيكون التعيين في علم الجنس كائناً في أصل وضعه وجوهره، ويتعين اسم الجنس بقريئة الألف واللام.
(٦٠) دُونَ في هامش هذه الورقة: "وأُطْلِقَ على الواحد الخارج لوجود الحقيقة، ويلزم من ذلك التعدد في الخارج، فالتعدد فيه ضمناً لا قصداً، نكت".

وقيل إنَّ كلاً منهما موضوعٌ للماهية. إلا أنَّ علمَ الجنس يُلاحَظُ فيه قيْدُ الحضور، واسمُ الجنس لا يُلاحَظُ فيه الحضور^(٦١)، وإنَّ كان الحضور واقعاً فيهما، لاستحالة الوضع^(٦٢) لما لم يُستَحْضَر، ففرقٌ بين وجود الشيء غير ملحوظ فيه ذلك الوجود وبين وجوده ملحوظاً فيه ذلك الوجود.

وقيل: إنَّ كلَّ واحدٍ منهما موضوعٌ للماهية، والماهية من حيث هي هي^(٦٣) مُتَّحِدَةٌ ويعرضُ لها تَعُدُّ وشيوعٌ باعتبار الأذهان، والأزمان، والأمكنة، فإنَّ هذه الماهية تقع لهذا الشخص في زمانٍ، ومثلها يَقَعُ في زمانٍ آخر أو مكانٍ آخر، أو لشخصٍ آخر كذلك، أي: في زمانٍ استحضار الأول ومكانه، أو غير ذلك^(٦٤)، والجميع يشترك في مُطلَقِ الصَّوَرِ الذهنية، فإنَّ وُضِعَ لها من حيث هي هي فَعَلُمُ الجنس، وإنَّ وُضِعَ لها من حيث إبهامها في [المواضع]^(٦٥) المتعددة لعارض الأذهان والأزمان والمكان – فاسمُ الجنس، وهذا قد جعله المرادى^(٦٦)

(٦١) قيْدُ الحضور في علم الجنس مستفادٌ من جوهره، والحضور هو أن يُشارَ إلى فردٍ حاضر، فتكونُ الإشارةُ في علم الجنس إلى الجنس الحاضر في الذهن ولو في ضمن فردٍ مُعَيَّن أو مبهم، والحضور في اسم الجنس المعروف بآل مُقَيَّدٌ بوجودها، ولذلك قيل في حدِّ علم الجنس: "اسمٌ يُعَيَّنُ مسماءَ تعيينٍ ذي الأداة الجنسية أو الحضورية".

انظر: الشيخ خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ١٢٤/١، الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٣٣/١ -.

(٦٢) الوضع: وضعُ العربي ذلك العلم لذلك الوحش غير المألوف، وعليه فلا بدَّ من حضور ذلك الحيوان أو غيره ممَّا لا يُولَفُ لوضع ذلك العلم الجنسي، والحضور لا بُدَّ منه في علم الجنس واسمِهِ، ولكنَّه في علم الجنس مقصودٌ قصداً، لينتمَ الوضع، أمَّا في اسم الجنس فليس كذلك، إذ هو حاصلٌ غير مقصودٍ، وشتان ما بينهما.

(٦٣) من حيث هي هي: من حيث هي نفسها مقصودةً، وليس لأفراد.

(٦٤) في الأصل لفظة (ذلك) مكررة.

(٦٥) ما بين الحاصرتين في الأصل: "المواضي"، وهو جَمْعُ ماضيةٍ أو ماضٍ لغير العقلاء، أمَّا ما كان من باب فاعِلٍ للعقلاء فلا يصحُّ جمعه على فواعِلٍ إلَّا ما سُمِعَ عن العرب. والمواضي تحريفُ المواضع، ويجوز أن تكونَ صحيحة على أنَّها ما سبقَ ذكره.

(٦٦) المرادى: بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي أبو محمد المرادى المصري مولداً، المغربي اللغوي التصريفي، وهو معروفٌ بابن أم قاسم، أخذ العربية عن جماعةٍ آخرهم أبو حيَّان النحوي الأندلسي (ت:

هو التحقيق^(٦٧)، وقد نقضه ابنُ خاعة عروة^(٦٨)، وذلك أنَّ تَعَدُّ الاستحضار لا يُوجبُ تَعَدُّ الشيءِ المُستحضر لا بالزمان، ولا بالمكان، ولا بالأذهان، كما في استحضر المحسوس متكرراً أو رؤيته^(٦٩)، ولو صحَّ ما ذُكِرَ من الاختلاف بما ذُكِرَ لم يصحَّ اتحادُ حكم شخص واحدٍ في زمانين بحكم واحدٍ، لِتَعَدُّه بالزمان، ولا في مكانٍ آخر

٧٤٥هـ)، ومن شيوخه أبو عبدالله الطنجي، والسراج المنهري وغيرهما، ومن تلاميذه إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد بن عبدالمؤمن. ومن مُصنَّفاته: الجنى الداني في حروف المعاني، وهو مطبوع حَقَّقَه طه محسن، مؤسسة الكتاب للطباعة والنشر - بغداد، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، وهو مطبوع حَقَّقَه الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، وتفسير القرآن، ورسالة في الألف، ورسالة في كلاً ويل، ورسالة في لو، وشرح الاستعاذة والبسملة، وشرح التسهيل، وشرح الجزولية وغيرها. وتوفي سنة ٤٧٩هـ، أما سنة ولادته فلم نَرَوْنَاهُ مَطْلُوعُ التَّرْجَمِ المختلفة بها. انظر في ترجمته: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره برجستراسر، الطبعة الأولى: ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، بيروت - دار الكتب العلمية: ٢٢٧/١، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م، القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه: ١٥٧/١، ابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٩٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري - بيروت: ١٦٠/٦، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، مقدمة المحقق: ١١ -

(٦٧) في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٨٣/١: "والتحقيق في ذلك: أنَّ نقول: اسمُ الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي، فأسند موضوع الحقيقة من غير اعتبار قيدٍ معها أصلاً، وعلمُ الجنس كأسامة موضوع الحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوعٌ شخصيٌّ لها مع قطع النظر عن أفرادها، ونظيره المعرفُ باللام التي للحقيقة والماهية. وبيان ذلك: أنَّ الحقيقة الحاضرة في الذهن، وإن كانت عامةً بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة، فإذا استحضَرَ الواضع صورة الأسد، ليضع لها تلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئيةً بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد، فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمانٍ، ومثلها يقع في زمانٍ آخر، أو في ذهن آخر، والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد، فإن وُضِعَ لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس".

(٦٨) لم أوفق في الاهتداء إلى هذا العلم، وغالب ظنِّي أنَّه من شيوخه أو معاصريه؛ لأنَّ الأعلام التي تطالعنا في هذه الرسالة يتراءى لي أنَّ أكثرها أعلامُ شيوخه أو معاصريه - كما مرَّ -.

(٦٩) ما بين الحاصرتين في الأصل: "رويته" من غير الهمزة، ولعل ذلك يعود إلى الناسخ؛ لأنَّ كثيراً من النسخ يهملون وضع الهمزة، إذ يكتفون برسم صورة الحرف الذي تُرسم عليه.

لَتَعُدُّهُ بِالْمَكَانِ، وَلَا اتَّفَاقِ شَخْصِينَ لَتَعُدُّهُ بِالْأَذْهَانِ، وَلَا يَنْعَقِدُ إِجْمَاعٌ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ فِي ذَهْنٍ كُلٍّ غَيْرُهَا فِي ذَهْنٍ الْآخَرَ، وَهَذَا لَا يُبْقِي شَيْئاً مِنَ الْمَعْقُولَاتِ^(٧٠)، وَلَا شَيْئاً مِنَ الْأَسْلَامِ؛ لِأَنَّ الْإِلَهَ فِي ذَهْنِ شَخْصٍ حِينَئِذٍ غَيْرُهُ فِي ذَهْنٍ آخَرَ، وَكَذَا الصَّلَاةُ وَالصُّومُ وَالْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ، وَسَائِرُ الْأَحْكَامِ، وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهَا فِي أَوَّلِ زَمَانٍ غَيْرِهِ فِي الزَّمَانِ الثَّانِي، وَكَذَا الْعَاقِدُ.

وَقِيلَ: كِلَاهُمَا مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَّةِ إِلَّا أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ مَوْضُوعٌ لَهَا يُلَاحِظُهَا^(٧١) فِي فَرْدٍ خَارِجٍ بَدَلِيٍّ، بِخِلَافِ عِلْمِ الْجِنْسِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهَا لَا يُلَاحِظُهَا^(٧٢) فِي فَرْدٍ خَارِجِيٍّ بَدَلِيٍّ.

وَقِيلَ: اسْمُ الْجِنْسِ مَوْضُوعٌ لِفَرْدٍ بَدَلِيٍّ، فَهُوَ كَالنَّكَرَةِ، أَوْ هُوَ النَّكَرَةُ^(٧٣)، وَعِلْمُ

(٧٠) المعقولات نوعان؛ المعقولات الأولى، والمعقولات الثانية، جاء في كتاب التعريفات للرجزاني: ٢٢١:

"المعقولات الأولى: ما يكون بإزائه موجود في الخارج، كطبيعة الحيوان والإنسان، فَإِنَّهُمَا يُحْمَلَانِ عَلَى الْمَوْجُودِ الْخَارِجِيِّ، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ إِنْسَانٌ، وَالْفَرَسُ حَيَوَانٌ. المعقولات الثانية: ما لا يكون بإزائه شيءٌ فيه، كالنوع والجنس والفصل، فَإِنَّهَا لَا تُحْمَلُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجِيَّةِ".

(٧١) يَتَرَاءَى لِي أَنَّ الْفَاعِلَ مَفْهُومٌ، وَهُوَ السَّامِعُ أَوْ الشَّخْصُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ تَصْحِيفٌ، لِأَنَّهَا "تُلَاحِظُهَا"، عَلَى أَنَّ الْمَتَكَلِّمَ الشَّيْخَ الْمَغْرِبِيَّ وَمُرِيدَهُ مِنَ الطَّلَابِ أَوْ الْقُرَّاءِ.

(٧٢) الْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي سَابِقَتِهَا مِنْ حَيْثُ الْفَاعِلُ أَوْ التَّصْحِيفُ.

(٧٣) مِنْ حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ (١٣٥/١-١٣٦) أَنَّ عِلْمَ الْجِنْسِ مَوْضُوعٌ لِلْحَقِيقَةِ - كَمَا مَرَّ - مِنْ غَيْرِ قَيْدِ الْحُضُورِ الَّذِي يَتَوَافَرُ فِي عِلْمِ الْجِنْسِ، أَمَّا النَّكَرَةُ فَمَوْضُوعَةٌ لِلْفَرْدِ الْمُنْتَشِرِ. وَقِيلَ إِنَّ اسْمَ الْجِنْسِ يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ لِلْحَقِيقَةِ، لَكُونِهَا مُتَّحِدَةً أَوْ مُوَحَّدَةً فِي الذَّهْنِ، وَعَدَمُ اعْتِبَارِ قَيْدِ الْحُضُورِ لَا يُخْرِجُهَا عَنِ التَّعَيُّنِ؛ وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لَا يُجْدِي نَفْعاً فِي إِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْمَعَارِفِ عَلَى عِلْمِ الْجِنْسِ دُونَ اسْمِهِ، وَيُعَزِّزُ الذَّاهِبُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ مَا مَرَّ بِأَنَّ مَدْخُولَ أَلِ الْجِنْسِيَّةِ مَعْرِفَةٌ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ الْمَرَادِ مِنْهُ الْحَقِيقَةُ الْمُتَّحِدَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ، وَيَبْدُو ذَلِكَ بَيِّنًا فِي قَوْلِنَا: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ.

وَقِيلَ أَيْضاً إِنَّ اسْمَ الْجِنْسِ كَالنَّكَرَةِ مَوْضُوعٌ لِلْفَرْدِ الْمُنْتَشِرِ، وَقِيلَ أَيْضاً إِنَّ النَّكَرَةَ مَوْضُوعَةٌ لِمَعْيَنٍ حَمَلًا عَلَى مَا فِي ذَهْنٍ وَاضِعِهَا، وَإِنَّ النَّكَرَةَ تُطْلَقُ إِطْلَاقًا خَاصًّا وَآخَرًا عَامًّا، إِذْ تُطْلَقُ تَارَةً وَيَرَادُ بِهَا مَا قَابِلُ الْمَعْرِفَةِ فَتَعَمَّ اسْمُ الْجِنْسِ، وَتُطْلَقُ أُخْرَى وَيَرَادُ بِهَا اسْمُ الْجِنْسِ، فَتَخْصَّ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّيْخِ يَسَ الْحَمْصِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

الجنس موضوعٌ للعموم الشمولي^(٧٤)، فهو كالمحلَّى بآل الاستغراقية. وقيل: إنَّ اسمَ الجنس موضوعٌ للماهية لا بقيد وجودها في الذهن، ولا في الخارج، وعلمُ الجنس موضوعٌ لها بقيد الذهن فقط. ولا يخفى عليك الإطلاقُ الحقيقيُّ والمجازيُّ في الوجوه السابقة، فمتى قَدَّرتَ الوضع للماهية، أو لكلِّ الأفراد، وأُطْلَقَتْ على فردٍ بدلي كان مجازاً سواء كان في علم الجنس أو في اسمه، ومتى قَدَّرتَ وضعها للفرد الخارجي البدلي فيهما، أو في أحدهما – كان حقيقةً، ويتفرَّغ على كونها للماهية – أعني النكرة- إشكالُ دخول أَلِ الجنسية عليها، المفيدة للماهية، وقد تعرَّض له ابنُ التَّلْمَسَانِي الفهري^(٧٥)، وحاصِلُ فرقهِ أنَّهما كالمُهمَّلة والجزئية عند المناطق^(٧٦).

والذي استوجهه الشيخ الغنيمي وتلميذه الشيراملي أنَّ اسم الجنس للحقيقة بلا قيد، والنكرة للمفرد أمر اعتباري؛ وعليه فإنَّ كلاً من رجلٍ وأسدٍ يصحُّ أن يكون نكرةً واسم جنس. وقيل إنَّ الفرق بين علم الجنس ومدخول أَلِ الجنسية يكمن في أنَّ دلالة الأول على اعتبار التعيُّن بجوهره، أمَّا الثاني فبقريته أَل.

(٧٤) العموم الشمولي: أنَّ يشمل جميع أفراد الجنس.

(٧٥) هو عبدالله بن محمد بن علي الفهري المصري الشافعي، المعروف بابن التلسماني، فقيه أصولي، توفي سنة ٦٤٤هـ. ومن تصانيفه: شرح التبيين للشيرازي في فروع الفقه الشافعي، شرح المعالم في أصول الفقه لعز الدين الرازي، شرح الخطب النباتية، والمجموع في الفقه.

انظر في ترجمته: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، تراجم مصنفين الكتب العربية، بيروت- مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي: ١٣٣/٦، حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إستانبول - وكالة المعارف، ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م: ٤٩١، ١٧٢٧، إسماعيل باشا البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إستانبول، ١٣٦٤هـ: ٤٣٠/١، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ١٢٩٩هـ: ٢٢٣/١.

(٧٦) من أنواع (أَل) التي لتعريف الحقيقة أو الماهية كقوله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي" (الأنبياء: ٣٠)، ولقد اختلف النحويون في وجودها، فمنهم من ذهب إلى أنها راجعة إلى العهدية، ومنهم من ذهب إلى أنها راجعة للجنسية، وذهب آخرون إلى أنها قسم آخر. وهي التي يُراد

انتهى^(٧٧).

بمصحوبها الحقيقية نفسها لا ما تصدق عليه من الأفراد. ولعلَّ الفرق بين اسم الجنس المقترن بها وغير المقترن يكمن في أنَّ الأول موضوعٌ للحقيقة بقيد حضورها، أما الثاني فموضوع لمطلق الحقيقة لا بقيد حضورها.

انظر في ذلك: ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، بيروت - دار الفكر، الطبعة الخامسة: ١٩٧٩م: ٧٣، المرادي، الجنى الداني: ٢١٧.

(٧٧) دَوَّن في جانب الورقة الأخيرة الأيمن: "من حيثُ إن كلاً منهما يدلُّ على الحكم الجزئي، وإنَّهما يختلفان (في الأصل: يختلفا) فيه بالمطابقة واللزوم، فههنا كُلُّ (في الأصل: كلا) منهما يدلُّ على الماهية، إلَّا أنَّ اللام تدلُّ عليها بقيد حضورها في الذهن، بخلافه، فاختلقت جهة الدلالة، فتدبر".

الفهارس العامة

- (١) جريدة المراجع والمصادر الوارد ذكرها في الحواشي: ١٤٦-١٤١
- (٢) فهرس الأعلام الوارد ذكرها في المتن والحواشي: ١٤٨-١٤٧
- (٣) فهرس الدراسة والرسالة المحققة: ١٤٩

**جريدة المراجع والمصادر
مرتبة وفق أسماء المؤلفين**

- **أسماء الحمصي:**
(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريّة، علوم اللغة العربية، النحو، دمشق - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٣هـ-١٩٧٢م.
- **إسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ):**
(٢) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إستانبول، ١٣٦٤هـ.
(٣) هدية العارفين، إستانبول، ١٣٦٤هـ.
- **ابن بابشاذ طاهر بن أحمد (ت: ٤٦٩هـ):**
(٤) شرح المقدمة المحسبة، تحقيق د. خالد عبدالكريم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.
- **الجرجانيّ الشريف علي بن محمد (ت: ٨١٦هـ):**
(٥) كتاب التعريفات، بيروت - دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- **ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد (ت: ٨٣٣هـ):**
(٦) غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره برجستراسر، الطبعة الأولى: ١٣٥١هـ-١٩٣٢م، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، بيروت- دار الكتب العلمية.
- **ابن جنّي عثمان أبو الفتح (ت: ٣٩٢هـ):**
(٧) المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق - دار القلم، بيروت- دار المنارة، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- **ابن الحاجب عثمان بن عمر أبو عمرو (ت: ٦٤٦هـ):**
(٨) كتاب اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، الكويت - دار الكتب الثقافية.

- (٩) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى بناي العليلى،
بغداد- مطبعة العاني.
- **حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ):**
- (١٠) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إستانبول ١٣٦٤هـ.
- **ابن حجر الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ):**
- (١١) لسان الميزان، بيروت - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- **أبو حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ):**
- (١٢) النكت الحسان، تحقيق د. عبد الحسين الفتلسي، بيروت - مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **خالد بن عبدالله الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ):**
- (١٣) شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية العلامة يس بن زين الدين الحمصي العلمي، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية.
- **ابن الخشاب عبدالله بن أحمد بن أحمد (ت: ٥٦٧هـ):**
- (١٤) المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٩م.
- **ابن رشد القاضي أبو الوليد (ت: ٥٩٥هـ):**
- (١٥) تهافت التهافت، تحقيق د. سليمان دنيا، القاهرة- دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- **ابن السراج محمد بن سهل (ت: ٣١٦هـ):**
- (١٦) الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت - مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **السلسيلي محمد بن عيسى السلسيلي (ت: ٧٧٠هـ):**
- (١٧) تهافت التهافت، تحقيق د. سليمان دنيا، القاهرة- دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- **سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ):**
- (١٨) الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة- الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٨م-١٩٧٥م.

- السيوطي جلال الدين (ت: ٩١١هـ):
(١٩) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، القاهرة- مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- (٢٠) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م، القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (٢١) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ١٢٩٩هـ.
- (٢٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم (الجزء الأول بالاشتراك مع الأستاذ عبدالسلام هارون)، الكويت- دار البحوث العلميّة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- الصّبّان محمد علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ):
(٢٣) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك، القاهرة- دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الصيمري عبدالله (ت: من نحاة القرن الرابع الهجري):
(٢٤) التبصرة والتذكرة، تحقيق د. فتحي مصطفى عليّ الدين، دمشق - دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- طاش كبري زاده (ت: ٩٦٨هـ):
(٢٥) الشقائق النعمانيّة في علماء الدولة العثمانية، بيروت - دار الكتاب العربي، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- عبدالله الجبوري:
(٢٦) فهرس المخطوطات العربيّة في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، كتاب آداب اللغة العربية وعلومها، بغداد - مطبعة العاني.
- الشيخ عثمان بن أحمد النجدي الحنبلي (ت: ١١٠٠هـ):
(٢٧) رسالة أي المشدّدة، تحقيق د. عبدالفتاح الحموز، عمان- دار عمّار ودار الفيحاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- ابن عصفور علي بن مؤمن (ت: ٦٦٩هـ):
(٢٨) شرح جمل الزجاجة، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٩٩هـ):
(٢٩) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت - المكتب التجاري.
- الغبريني أحمد بن أحمد بن عبدالله (ت: ٧١٤هـ):
(٣٠) عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة بجاية، تحقيق عادل نويهض، بيروت - دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية: ١٩٧٩م.
- ابن فارس أحمد (ت: ٣٩٥هـ):
(٣١) الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت - مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، (١٩٦٤م - ١٣٨٣هـ).
- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (ت: ٣٧٧هـ):
(٣٢) الإيضاح العضدي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، القاهرة - مطبعة دار التأليف، الطبعة الأولى: ١٩٨٠م - ١٩٨١م.
- (٣٣) المسائل العسكرية في النحو، تحقيق د. علي جابر المنصوري، بغداد - مطبعة الجامعة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ - ١٩٨١م.
- الكتبي محمد بن شاعر (ت: ٧٦٤هـ):
(٣٤) فوات الوفيات، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت - دار صادر.
- ابن كثير أبو الفداء الحافظ (ت: ٧٧٤هـ):
(٣٥) البداية والنهاية، بيروت - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- كحالة عمر رضا كحالة:
(٣٦) معجم المؤلفين، تراجم مصدّفي الكتب العربية، بيروت - مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي.

- ابن مالك جمال الدين بن مالك (ت: ٦٧٢هـ):
(٣٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري، بغداد- مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- (٣٨) شرح التسهيل، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، القاهرة - مكتبة الانجلو المصرية.
- المبرد محمد بن يزيد أبو العباس (ت: ٢٨٥هـ):
(٣٩) المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: ١٣٨٦هـ-١٣٨٨هـ.
- المرادي الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ):
(٤٠) توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.
- (٤١) الجنى الداني في شرح حروف المعاني، تحقيق طه محسن، بغداد، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
- المقرئ أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (ت: ١٠٤١هـ):
(٤٢) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت - دار صادر، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- ابن هشام محمد بن عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ):
(٤٣) شرح شذور الذهب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحيي الدين عبدالحميد.
- (٤٤) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق د. هادي نهر، بغداد - مطبعة العاني، ١٩٧٧م-١٣٩٧هـ.
- (٤٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، بيروت - دار الفكر، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.
- ابن يعيش موفق الدين (ت: ٦٤٣هـ):
(٤٦) شرح المفصل، غُنيث بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية.

فهرس الأعلام الوارد ذكرها في المتن والحواشي

- إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد: ١٣٥.
أسماء الحمصي: ١١٩.
إسماعيل باشا البغدادي: ١٠٦، ١٠٩، ١١١، ١٣٨.
الأشموني: ١١٦، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧.
ابن بابشاذ: ١١٧، ١٢٢.
ابن التلمساني الفهري: ١٠٩، ١١٢، ١٣٨.
الجرجاني: ١٣٤، ١٣٦.
ابن جنّي: ١٠٦، ١١٧.
ابن الحاجب: ١٠٦، ١١٦، ١١٨، ١١٩.
أبو حيّان النحوي: ١٠٦، ١٢١، ١٣٥.
خالد الأزهري: ١٠٦، ١١٧، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥.
ابن الخشاب: ١١٧.
الدمامي: ١٣٤.
الزمخشري: ١٠٦، ١١٧، ١١٨.
ابن سبعين: ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٣.
ابن السراج: ١٠٦، ١١٧، ١١٨.
السراج الدمنهوري: ١٣٥.
سيبويه: ١٠٦، ١١٥، ١١٧، ١١٨.
السيوطي: ١٠٦، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٤، ١٣٦.
الشاطبي: ١١٠، ١١١، ١١٢.
الشبراملسي: ١٣٧.
الشيرازي: ١٣٨.
صالح السعدي الموصلي: ١٢٦.
الصبان: ١٠٦، ١١٦، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧.

- الصيمري: ١١٧.
- ابن الضائع: ١٢١.
- الطنجي: ١٣٥.
- عائشة (أم المؤمنين): ١١٠.
- د. عبدالرحمن سليمان: ١١٦، ١٣٥.
- عثمان النجدي: ١١٠، ١١١.
- ابن خاعة عروة: ١٣٥.
- عز الدين الرازي: ١٣٨.
- ابن عصفور: ١٠٦، ١١٩.
- ابن العلي: ١٢٢.
- الغبريني: ١١٢.
- الغنيمي: ١٣٧.
- ابن فارس: ١١٧.
- أبو علي الفارسي: ١٠٦، ١١٧.
- ابن فلاح: ١٣٤.
- كحالة: ١٠٩.
- ابن مالك: ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١١٩.
- المبرد: ١٠٦، ١١٥، ١١٦، ١١٧.
- المرادي: ١٠٦، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١٢١، ١٣٥، ١٣٨.
- ابن مرزوق: ١١٠، ١١١، ١١٢.
- المقرّي: ١١٢، ١١٣.
- ابن هشام الأنصاري: ١٢٢، ١٣٨.
- يحيى المغربي: ١٠٦، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٧.
- يس الحمصي: ١٠٦، ١٢٣، ١٣٧.
- ابن يعيش، ١٠٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٢.

فهرس الدراسة والرسالة المحققة

المقدّمة: ٩٣-٩٥

مُصنّف هذه الرسالة، يحيى المغربي: ٩٦-١٠٠

النحويون ومسألة الفرق بين علم الجنس واسمه: ١٠١-١١٠.

نسخة رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس المخطوطة الفريدة: ١١١-

١١٢

موضوعات رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس: ١١٣

الفرق بين علم الجنس واسم الجنس كثير: ١١٣

- أنّهما متفقان في المعنى مختلفان في اللفظ: ١١٣

- أنّهما مختلفان في اللفظ والمعنى على أنّ اسم الجنس موضوع للفرد البدلي

الخارجي، أمّا علم الجنس فللماهية: ١١٤

- أنّ كليهما موضوع للماهية على أنّ علم الجنس يُلاحظ فيه قيدُ الحضور،

أمّا اسمه فلا يُلاحظ فيه الحضور: ١١٥

- أنّ كليهما موضوع للماهية، على أنّ علم الجنس موضوع لها من حيث هي

هي، أمّا اسمه فمن حيث إبهامها: ١١٥

- أنّ كليهما موضوع للماهية على أنّ اسم الجنس موضوع لها يُلاحظها في فردٍ

خارجي بدلي، أمّا علمه فهو موضوع لها يُلاحظها في فردٍ خارجي بدلي: ١١٧.

- أنّ اسم الجنس موضوع لفرد بدلي على أنّه كالنكرة أو هو النكرة، أمّا علمه

فللعوم الشمولي على أنّه كالمحلّي بآل الاستغراقية: ١١٧.

- أنّ اسم الجنس موضوع للماهية لا يفيد وجودها في الذهن أو في الخارج،

أمّا علم الجنس فلها بقيد الذهن: ١١٧.

الإطلاق الحقيقي والمجازي في الوجوه السابقة: ١١٧.

إشكال دخول أل الجنسي التي تفيد الماهية على النكرة: ١١٧

الفهارس العامة: ١١٩

- فهرس المراجع والمصادر الوارد ذكرها في الحواشي: ١٢٠-١٢٥

- فهرس الأعلام الوارد ذكرها في المتن والحواشي: ١٢٦-١٢٧

- فهرس الدراسة والرسالة المحققة: ١٢٨ -